جامعة المستقبل
كلية القانون

المرافعات المدنية
للمرحلة الثالثة

القرارات المؤقتة والحجز الاحتياطي

اعداد:
م.د. علي جاسم محمد السعدي

09

القرارات المؤقتة والحجز الاحتياطي

القرارات المؤقتة والحجز الاحتياطي

- أولًا: القرارات المؤقتة
- تهدف إلى دفع خطر محتمل دون المساس بأصل الحق.
- لا تثبت وجود الحق أو المركز القانوني، بل توفر تدبيرًا مستعجلًا لحمايته من الخطر.

- تقوم على وجود خطر محدق بالمال، مثل:

1. احتمال تلف المال بمرور الزمن.
2. الحاجة إلى إثبات وقائع قبل زوال آثارها.
3. منع المدعى عليه من التصرف بأمواله بما يضعف الضمان العام للدائن.

- تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

- 1. الحجز الاحتياطي
- 2. القضاء المستعجل
- 3. القضاء الولائي

- ثانيًا: الحجز الاحتياطي
- إجراء تحفظي لمنع المدين من التصرف في أمواله لحماية حقوق الدائن.
- لا يحسم أصل الحق، بل يهدف إلى ضمان استيفاء الدائن لحقه لاحقًا.
- يمكن طلبه قبل رفع الدعوى، أثناء نظرها، أو بعد الحكم.
- يتطلب شروطًا وإجراءات قانونية محددة.

1. تعريف الحجز الاحتياطي
- لغويًا: الحجز يعني المنع والتقييد.
- قانونيًا: إجراء قضائي يمنع المدين من التصرف في أمواله لمنع الإضرار بحقوق الدائن.

2. الفرق بين الحجز الاحتياطي والتنفيذي:

a) الحجز الاحتياطي مؤقت ويهدف لحماية المال لحين البت في النزاع.

b) الحجز التنفيذي نهائي ويهدف إلى بيع المال المحجوز لاستيفاء الدين.

c) الحجز التنفيذي يتطلب سندًا تنفيذيًا، بينما الاحتياطي لا يتطلب ذلك.

d) يمكن أن يتحول الحجز الاحتياطي إلى تنفيذي بعد صدور حكم بتأييده.

- 2. شروط الحجز الاحتياطي

1. يجب أن يكون هناك دين محل نزاع لم يُحسم قضائيًا بعد.
2. وجود خطر على حقوق الدائن، مثل احتمال تهريب الأموال أو التصرف بها.
3. توفر مبررات قانونية كافية لإصدار القرار.

- 3. إجراءات الحجز الاحتياطي

1. يقدم الدائن طلبًا إلى المحكمة المختصة.
2. تحقق المحكمة من الشروط والمبررات القانونية.
3. تصدر المحكمة القرار بفرض الحجز الاحتياطي.
4. يجوز الطعن في القرار وفقًا للقانون.

4. الأموال التي لا يجوز الحجز عليها (وفقًا للمادة 62 من قانون التنفيذ العراقي)

1. أموال الدولة والقطاع الاشتراكي.
2. الأعيان الموقوفة وقفًا صحيحًا.
3. الحد الأدنى من دخل المدين اللازم لمعيشته ومعيشة من يعيلهم.
4. الأثاث المنزلية الضرورية.
5. أدوات المهنة الضرورية للمدين، ما لم يكن الدين ناشئًا عنها.
6. المؤونة الغذائية للمدين وعائلته لمدة شهر.
7. الكتب الخاصة بمهنة المدين.
8. الأدوات الزراعية الضرورية للمزارع والبذور والسماد والحيوانات المستخدمة في الزراعة.
9. المحاصيل الزراعية قبل نضوجها.
10. نسبة من راتب الموظف لا يجوز الحجز عليها.
11. السندات والأوراق التجارية القابلة للتداول.
12. أعمال المؤلفين والفنانين قبل نشرها.
13. العلامات التجارية وبراءات الاختراع.
14. مسكن المدين الأساسي، ما لم يكن مرهونًا أو ناشئًا عن دين.
15. العقار الذي يتعيش المدين من ريعه، إلا في حال كان مرهونًا أو ناشئًا عن دين.
16. العقار بالتخصيص.

شروط طلب الحجز الاحتياطي

- يعد الحجز الاحتياطي من التدابير القانونية التي تهدف إلى منع المدين من التصرف في أمواله لحين البت في الدعوى. وقد حدد القانون مجموعة من الشروط التي يجب توافرها لطلب هذا الإجراء، ويمكن تقديم الطلب في أي مرحلة من مراحل الدعوى، سواء قبل رفعها أو أثناء نظرها أو حتى بعد صدور الحكم.

أولًا: وجود سند رسمي أو عادي

- يحق لكل دائن بيده سند رسمي أو عادي يثبت استحقاق الدين أن يطلب إيقاع الحجز الاحتياطي، بشرط أن يكون الدين:

1. معلومًا: يجب أن يكون الدين محدد القيمة وليس غير معلوم المقدار.
2. مستحق الأداء: أي أنه قد حان موعد سداده، وليس دينًا مستقبليًا.
3. غير مقيد بشرط: لا يجوز طلب الحجز إذا كان أداء الدين مرتبطًا بتحقق شرط معين لم يتحقق بعد.
4. بموجب حكم قضائي أو ورقة ملزمة: يشمل ذلك العقود الرسمية أو الأوراق التجارية الموقعة من المدين.

- إذا توافرت هذه الشروط، تستطيع المحكمة توقيع الحجز على أموال المدين المنقولة أو العقارية الموجودة لديه أو لدى طرف ثالث بقدر ما يكفي لوفاء الدين وملحقاته.

ثانيًا: وجود أوراق أخرى تتضمن إقرارًا بالكتابة

- إذا لم يكن بيد الدائن سند رسمي أو عادي، فيجوز له تقديم أوراق أخرى تتضمن إقرار المدين بالكتابة، على أن تكون هذه الأوراق:

1. مبدأ ثبوت بالكتابة: أي أنها تجعل الحق المدعى به "قريب الاحتمال"، لكنها لا ترقى إلى مستوى السند الرسمي أو العادي.
2. مكتوبة بخط المدين أو تحت إشرافه: يجب أن تكون الوثيقة صادرة عن المدين نفسه أو تمت تحت إشرافه وتوجيهه.
3. تقدير المحكمة: تمتلك المحكمة سلطة تقدير مدى كفاية هذه الأوراق لإيقاع الحجز.

- مثال:

1. رسالة مكتوبة من المدين يعترف فيها بالدين دون أن تكون موثقة رسميًا.
2. إيميل أو رسالة إلكترونية تفيد بأن المدين يقر بوجود الدين.

ثالثًا: إمكانية الإثبات بشهادة الشهود

- في بعض الحالات، يسمح القانون باستخدام شهادة الشهود كدليل لإيقاع الحجز الاحتياطي، لكن ذلك يقتصر على:

1. الوقائع المادية: مثل إثبات أن المدين يحاول التصرف في أمواله لإخفائها عن الدائن.
2. إثبات أو انقضاء التصرف القانوني إذا كانت قيمته لا تتجاوز 50 دينارًا.
3. الدعاوى متعددة الطلبات: إذا كانت الدعوى تحتوي على طلبات متعددة، فيجوز الإثبات بالشهادة لكل طلب لا تتجاوز قيمته 50 دينارًا، حتى لو كان مجموع المطالبات أكبر من ذلك.

- إذا كانت الدعوى لا تسمح بالإثبات بشهادة الشهود، فلا يمكن للدائن الاعتماد عليها كدليل لطلب الحجز الاحتياطي.

رابعًا: وجود مبدأ ثبوت بالكتابة

- حسب المادة 78 من قانون الإثبات، يمكن اللجوء إلى أي كتابة صادرة عن المدين تجعل الحق المدعى به محتملًا، مثل:

1. مذكرات مكتوبة بخط اليد.
2. رسائل بريد إلكتروني.
3. محادثات نصية تتضمن اعترافًا بالدين.

- إذا اقتنعت المحكمة بكفاية هذه الكتابة، يمكنها إصدار قرار الحجز الاحتياطي.

خامسًا: حالات استثنائية للإثبات بجميع الوسائل

- وفقًا للمادة 18 من قانون الإثبات، هناك حالتان يجوز فيهما الإثبات بأي وسيلة، بما في ذلك الشهود والقرائن، حتى لو كان الأصل أن الإثبات يجب أن يكون كتابيًا:

1. فقدان السند الكتابي بسبب خارج عن إرادة صاحبه:

   مثل تعرض المستندات للسرقة أو الضياع بسبب كارثة طبيعية.

2. وجود مانع مادي أو أدبي حال دون الحصول على دليل كتابي:

   مثل العلاقة الأسرية بين الدائن والمدين التي تجعل من الصعب توثيق الدين كتابيًا.

سادسًا: الحجز الاحتياطي بسبب حق عيني

- يمكن طلب الحجز الاحتياطي إذا كان هناك حق عيني على المال المراد حجزه، ويشمل ذلك:
- الحجز على منقول أو عقار متنازع عليه، حتى لو كان في حيازة شخص ثالث.
- مثال: شخص يدعي أنه اشترى سيارة من المدين، لكنه لم يسجلها باسمه، فيطلب الحجز لمنع المدين من بيعها لشخص آخر.

سابعًا: ضرورة أن يكون المال المطلوب حجزه قابلًا للحجز

- ليس كل أموال المدين قابلة للحجز، فهناك أموال محمية قانونيًا من الحجز الاحتياطي أو التنفيذي، مثل:
- 1. أموال الدولة والقطاع العام.
- 2. الأموال الموقوفة وقفًا صحيحًا.
- 3. ما يكفي لمعيشة المدين وعائلته.
- 4. الأثاث الضروري للمدين وأسرته (إلا إذا كان الدين ناشئًا عن ثمنه).
- 5. الآلات والأدوات الضرورية لمهنة المدين.
- 6. المواد الغذائية اللازمة لإعاشة المدين وأسرته لمدة شهر.
- 7. الكتب الخاصة بمهنة المدين.
- 8. عدد وأدوات الفلاح التي يستخدمها في الزراعة.
- 9. المحاصيل الزراعية قبل أن تصبح ذات قيمة تجارية.
- 10. ما يزيد عن خمس الراتب والمخصصات للموظفين والعسكريين.
- 11. السفاتج وسندات الأمر والأوراق التجارية القابلة للتداول.
- 12. حقوق الملكية الفكرية مثل العلامات التجارية وبراءات الاختراع.
- 13. مسكن المدين وعقاره إذا كان يتعيش منه، إلا إذا كان مرهونًا.
- يجب على المحكمة التأكد من أن المال المطلوب حجزه لا يقع ضمن هذه الفئات قبل إصدار قرار الحجز الاحتياطي.

شُكراً

لِحُسنِ

اِصغائِكُم